سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد 98

تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية
بدول مجلس التعاون

الدكتور عبدالله الخطيب
الدكتورة لطيفة المناعي
الأستاذة نجوى جناحي
الدكتور فؤاد الصلاحي

المحتويـات

تقديم المدير العام..... 9

الدراسة الأولى: منهجية ناقدة لعملية تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في التنمية..... 11

إعداد: الدكتور عبدالله الخطيب

الدراسة الثانية: واقع ومشكلات الدعم المادي ومعاييره للمنظمات الأهلية الخليجية في ضوء التجارب الدولية..... 63

إعداد: الدكتورة لطيفة المناعي

الدراسة الثالثة: دراسة حول فرص التمويل المتاحة للمنظمات الأهلية والأطر القانونية..... 117

إعداد: الأستاذة نجوى جناحي

الدراسة الرابعة: تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية..... 139

إعداد: الدكتور فؤاد الصلاحي

منهجية ناقدة لعملية تقييم أداء منظمات المجتمع المدني في التنمية

المقدمة:

إن اختيار موضوع تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية للدراسة والتمحيص هو اختيار موفق للأهمية المتعلقة بهذه العملية. والمؤسف أن المكتبة العربية تفتقر إلى الدراسات الجادة في هذا المجال والتي لم تلامس ابعاد هذه المواضيع بشكل شمولي ومعمق. وبشكل يتناسب مع أهمية الموضوع. وفي الوقت الذي شهدت المنطقة العربية في العقود الخمس الأخيرة ومنذ منتصف الستينات من القرن السابق زخماً في الاهتمام بالمنظمات الأهلية كان مصدره في الغالب القطاع الأهلي فإن ذلك لم يواكبه دراسات وأبحاث جادة في أدبيات هذا القطاع. ولم تبدأ الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي في إيلاء الموضوع الأهمية التي تستحقها الا في العقدين الأخرين وبالرغم من ذلك، فإن هذه الدراسات لم تتعامل مع المنظمات بمنظور محلي وإنما جاءت امتداداً ونقلا للأدبيات الغربية التي نعترف بجديتها وموضوعيتها. إلا أنها لا تسهم في بناء قاعدة معلومات عربية في مجال منظمات المجتمع المدني. وتناسى المهتمون والذين بهرهم الإنجاز الغربي في مجال منظمات المجتمع المدني في الغرب الحقيقة الراسخة في أن العرب أمة الخير، وأن الدين الإسلامي قد أكد في الحديث الشريف (أن الخير في وفي امتي إلى يوم القيامة) وأن الآية الكريمة (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) هو تأكيد على الأهمية التي أولاها الإسلام والعرب للخير والذي هو جزء من منظومة المجتمع المدني بالمفهوم الحديث. وإذا ما كانت المنظمات الرعوية المرتبطة بالخير

هي الأبرز في المنطقة العربية، إلا أن العقود الآخيرة شهدت اهتمامات في كافة القطاعات الحياتية من ناشطي منظمات المجتمع المدني وخاصة ما له ارتباط بالحقوق الأساسية للإنسان والمجتمع وتحسين الحياة والحفاظ على البيئة، والتنمية للمجتمعات المحلية، حتى أنه يمكن القول بأنه ليس هناك من موضوع حياتي لم يتم تأسيس منظمات أهلية للعناية به كما سوف نتطرق إليه لاحقا.

المنهجية الناقدة لعملية التقييم لمنظمات المجتمع المدني:

وإذا ما كان عنوان هذا البحث صادماً للبعض فإن الهدف هو إثارة الاهتمام بهذا الموضوع، الذي لم يتوقف البعض عند الخلط في استخدام هذه العبارة الأكثر شيوعاً في موضوع منظمات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية والتي في تمحيص واقعها لا تقدم أي دلالة على أهدافها. وقد يكون الاستخدام اللغوي للعبارة هو الطافي على السطح، فالتقييم في اللغة العربية والذي جاء ترجمة كلمة (Evaluation) يعني التثمين، والتقدير والوزن، ولم نخرج عن هذا المعنى في تعاملنا مع هذاالمفهوم ونحن نحاول أن نتعامل مع برامج منظمات المجتمع المدني. ولم نخرج عن المفاهيم الاقتصادية والمعايير المستخدمة في مجال الاقتصاد عندما نتحدث عن التقييم في منظمات المجتمع المدني والتي وكما نعيشها لا تعطي هذا القطاع حقه، الأمر الذي سنحاول في هذه الورقة أن نلقي الضوء عليه وبمنهجية ناقدة وذلك بهدف أن تكون هذه الورقة محفزاً لعصف فكري في هذا اللقاء وإغناء لها، من المهتمين مستقبلاً، لنصل في النهاية إلى توافق علمي جاد على مفهوم التقييم لمنظمات المجتمع المدني خاص به يعمل على أنسنة هذه المعايير بحيث يتم اعتمادها عند القيام بأي

تقييم لبرامج منظمات المجتمع المدني، وذلك في ضوء أن المعايير الاقتصادية ابتداء من الكفاءة والفاعلية والإنتاجية والتي تعتمد الرقم المالي ($) ليست هي المعايير التي تعكس واقع هذا العمل سيما وأن هناك استحالة في إعطاء رقم ($) يعكس مردود هذا القطاع.

وفي الوقت الذي سوف تتناول هذه الدراسة تصنيفات منظمات المجتمع المدني بهدف وضع تصورات أولية لما يجب تحديده من معايير لتقييم برامج هذه المنظمات فإن الورقة سوف تتناول المفهوم الاقتصادي للتقييم والتي ليست بديلاً عن تحديد معايير خاصة بمنظمات المجتمع المدني تعمل على أنسنة (Humanization) هذه العملية. وفي محاولة لتأكيد جدوى وكفاءة وفاعلية هذا القطاع فإن البحث سوف يلقي الضوء على الخدمات والبرامج التي تقوم بها الدولة في مقابل ذات الخدمات والبرامج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في محاولة لإجراء مقارنة تقيمية لها. الأمر الذي سيصب في مصلحة هذاالقطاع إذا ما توصلنا في المستقبل إلى تحديد أدوار جديدة لكل من هذين القطاعين في ضوء كفاءة وفاعلية وإنتاجية الأفضل منها في تنفيذ برامج هذا القطاع.

تصنيفات منظمات المجتمع المدني وفقا لمخرجاتها التنموية:

إن الهدف من تناول موضوع تصنيفات منظمات المجتمع المدني وفقاً لمخرجاتها التنموية إنما يستهدف وضع تصور للمعايير التي يمكن استخدامها في التقييم الذي سوف نعتمده في التعامل مع برامج هذه المنظمات وبالتالي سوف يتم تناول هذا الموضوع بإيجاز يساهم في إلقاء الضوء على هذه المعايير.

هناك سؤال يطرح نفسه في هذه العجالة: هل عمل المنظمات الأهلية الجماعية هو عمل مرحلي اقتضاه عدم استكمال مؤسسات الدولة في القطاع العام والقطاع الخاص لما يتوجب عليها القيام به؟، وهل دور المنظمات الأهلية ينتهي عندما يقوم هذان القطاعان بواجبهما؟

والإجابة عن هذين السؤالين تستلزم التأكد بأن عمل منظمات المجتمع كما هو في تاليه ليس له قطاع محدد كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الحكومية فهو يمتد ليشمل مناحي الحياة. وبالتالي علينا أن ندرك أن هناك صعوبات كثيرة في تحديد وحتى في المستقبل المنظور حدود لهذه العمل أو تحديد مجال معين يمكن تصوره على أنه ميدان شامل مانع للعمل التطوعي الجماعي، بمعنى آخر أن يكون شاملاً لمهمة هذا العمل ومانعا لأي نشاط لا يقع ضمن مفهوم هذا العمل أن يدخل فيه، وسيبقى العمل التطوعي ممتداً ضمن جميع النشاطات التي تهم الإنسان وتتخذ منه محوراً للتنمية الاجتماعية (الخطيب، عبدالله، دور المنظمات الأهلية في المجتمع العربي 1995 ص 2-8).

الجدير بالملاحظة أن هناك العديد من التصنيفات الخاصة بالمنظمات الأهلية، ولأهداف هذه الدراسة فإننا سوف نستخدم ما تعارف عليه البنك الدولي في تعريف المنظمة غير الحكومية (NGO) والمستخدم مرتبطاً بخداماتها والذي قامت مجموعة جونز هوبكنز بتسميتة القطاع الثالث Third Sector في مقابل القطاع العام والقطاع الخاص وقامت منظمة (civicus) وهي منظمة عالمية تشجع مشاركة المواطنين على

المراجع والهوامش:

1. انظر في هذه الصدد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة الانمائي للأعوام 97-2003 للمتابعة في تطور المفهوم وفي اعتماد دلالات كبيرة لأهمية المجتمع المدني كشريك في التنمية.

2. مفهوم الشراكة تم إقراره في أدبيات التنمية من خلال مقررات المؤتمرات الأممية التي عقدتها الأمم المتحدة ومن خلال توصيات البنك والصندوق الدوليين وفق مراجعاتهما لبرامج التنمية في عدد من الدول النامية خاصة وأنه مع منتصف الثمانينات تم اعتماد روشتة البنك والصندوق بالتحول من السياسات المخططة والممركز نحو اقتصاد السوق وهنا تضمن هذاالمفهوم منهج الشراكة بين أطراف ثلاثة بالداخل ومثلها في الخارج باعتبارهم جميعا شركاء التنمية. انظر في ذلك :فؤاد الصلاحي الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد /دراسة تحليلية/ صنعاء 2007.

3. فؤاد الصلاحي/ المجتمع المدني شريك أساسي للتنمية/ دراسة تحليلية قدمت إلى وزارة التخطيط والتنمية/ صنعاء/ 2003 (الدراسة اعتمدت كمرجعية في تحديد دور مكون المجتمع المدني في الخطة الخمسية الثانية).

4. اهتمت تقارير التنمية البشرية العالمية منذ ظهورها عام 90 باعتماد تعريف جديد للتنمية واعتماد مؤشرات قياس لهذا المفهوم هذه

المؤشرات كانت ثلاثة في التقرير الأول وتتعلق بالتعليم والصحة والنمو الاقتصادي ثم جرى مراجعة المفهوم وتطويره وتطوير مؤشرات لتتم الإضافة إليها مؤشرات جديدة تتعلق بمدة مشاركة المرأة والمشاركة السياسية عموماً والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي (الجندر) والحوكمة والبيئة والمجتمع المدني.

5. أنظر في ذلك:

- **انتوني جيدنز: الطريق الثالث في التنمية/ ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين/ مراجعة محمد الدوهري/1999.**
- **البنك الدولي/ الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تحسين التضمينية والمساءلة)/ تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا/ 2003.**

6. التنمية يجب أن تكون لصالح الناس أولاً وأخيراً أنظر في ذلك: اماراتيا سن/ التنمية حرية (مؤسسات حرة وانسان متحرر من الفقر والجهل والمرض) ترجمة شوقي جلال/ عالم المعرفة –الكويت/ مايو 2004 وكذلك أنظر تقارير التنمية العالمية خاصة الاعداد التالية للعام 2010 حتى اليوم.

7. أنظر تقرير التنمية البشرية العالمي للعامين 97 والذي تضمن الاشارة إلى فاعلية المجتمع المدني في الشراكة مع الدولة في مكافحة الفقر والتقرير للعام 2003 وأكد مرة أخرى على ذات الأفكار.

8. لا يمكن الحديث عن دور الجمعيات والمنظمات الأهلية في مجال التنمية إلا بالحديث عن المتغيرات السياسية التي حدثت في اليمن منذ عام 90 ونقصد به الوحدة وما رافقها من الإقرار بالديمقراطية والسماح للأحزاب والمنظمات والجمعيات بأن تنشط في المجال العام وفي إطار من دعم وسند الدستور والقانون.

9. عن نشأة الجمعيات والمنظمات وتطورها أنظر: فؤاد الصلاحي/ المجتمع المدني الحديث في اليمن/ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية/ العدد رقم 9/ 2001، أنظر أيضا الشبكة العربية للمنظمات الأهلية/ الموسوع العربية للمجتمع المدني/ القاهرة/ 2006.

10. حول مفهوم المجتمع المدني بنظرياته ودلالاته المختلفة أنظر: فؤاد الصلاحي/ الدولة والمجتمع المدني في اليمن/ مركز المعلومات/2001.

11. الإشارة هنا إلى رؤية جديدة للتنمية تتسع في معناها لتشمل الفرص المتاحة للأفراد والتمكين وبناء القدرات أنظر في ذلك: المكتب الانمائي للأمم المتحدة/ تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2011.

12. أنظر حول عدد الجمعيات والمنظمات الأهلية وفق أحدث الإحصاءات: ج.ي/ وزارة الشؤون الاجتماعية/ الإدارة العامة للجمعيات/ الإحصاء السنوي للعام 2013.